

الدكتورة : شيخه محمد الملا
المجلس الاعلي للأمموة والطفولة
الامارات العربية المتحدة

الاجتماع رفيع المستوي جول :
البرتوكول الاختياري الثالث الملحق بالاتفاقية الدولية
لحقوق الطفل والمتعلق بإجراء تقديم البلاغات

تجارب الدول

الدكتورة : شيخة محمد الملا

المجلس الاعلي للأمموة والطفولة

الإمارات العربية المتحدة

الاجتماع رفيع المستوى جول :

البرتوكول الاختياري الثالث الملحق بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والمتعلق بإجراء تقديم البلاغات

تجارب الدول

جهود دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد النسائي العام في مجال الطفولة والأمومة

تمثل الرعاية السليمة للطفولة المستقبل المشرق لأي أمة، فأطفال اليوم هم رجال ونساء الغد، ولذلك أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما كبيرا بالطفولة، ونصت المادة (16) من دستور الدولة: " يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم ولصالح المجتمع، وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية".

إن من مظاهر اهتمام الدولة بالطفولة إنشاء العديد من مراكز الطفولة والأمومة، وكذلك رياض الأطفال في كافة أنحاء الدولة التي تم ادراجها في السلم التعليمي، وعقد العديد من حلقات البحث للتوعية والاهتمام بصحة الأم والطفل والتعرف على قدراته وتنميتها والحث على إنشاء المجالس المتخصصة لرعاية الطفولة وإعطائها الاهتمام الذي سينعكس بلا شك على مجتمع الإمارات في المستقبل.

ولتحقيق أهداف النهوض بوضع الطفل الإماراتي، وضعت الدولة العديد من التشريعات القانونية والبرامج التي تؤمن الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية للأطفال وأمهاتهم والأسرة بشكل عام، وإيماناً من الدولة بأهمية الطفولة حرصت على الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل 2 فبراير 1997م وإعلان التزامها بكل بنودها وبما يتوافق مع التعاليم الإسلامية والتراث الثقافي للدولة وصدر المرسوم الاتحادي رقم (39) لسنة 1972 بشأن موافقة انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) تعبيراً عن اهتمام ورعاية الدولة

للطفل في مراحلها السنية المختلفة، وتقنيناً لحقوقه المدنية التي أقرتها قوانين الدولة والتي تتطابق مع الحقوق العالمية للطفل التي نصت عليها اتفاقية حقوق

الطفل، واعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في نوفمبر 1989. وانضمت الإمارات إلى الاتفاقية الدولية رقم 138 حول الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية الدولية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال كما وقعت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهذه الاتفاقيات تشمل على بنود متعلقة بالطفل كجزء من الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وقد سنت الإمارات عدداً من التشريعات والقوانين الوطنية منها القانون الاتحادي رقم 28 بشأن الأحوال الشخصية الصادر عام 2005 حيث يوفر إطاراً عاماً لكفالة حماية الأسرة التي تلعب دوراً أساسياً وبشكل مباشر في حماية أطفالها وتربيتهم وضمان رفاهيتهم وتأهيلها كما انشأت عدداً من الآليات الوطنية الكفلية بتوفير الحماية والرعاية الكاملتين للأطفال وقانون مكافحة الاتجار بالبشر وقانون حقوق المعاقين

وفي عام 2006م تم إنشاء مؤسسة التنمية الأسرية ومقرها أبوظبي وتهدف المؤسسة إلى رعاية الأسرة وتنميتها بوجه عام والمرأة والطفل بوجه خاص كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 19 لسنة 2006 في شأن دور الحضانه في الدوائر الحكومية حيث تضمن القرار إنشاء دور للحضانه في الوزارات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والدواوين الملحقه بها تتولى توفير الرعاية لابناء الموظفين العاملات في تلك الجهات في اثناء الدوام الرسمي لهن

دور الاتحاد النسائي العام في خدمة ورعاية الطفولة

حرص الاتحاد النسائي العام وبتوجيهات كريمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيس المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على وضع قضايا الطفولة ضمن أولويات عمله، والتي انعكست بشكل واضح على طبيعة الأنشطة والبرامج التي يقوم بها الاتحاد النسائي العام .

وسنحاول تسليط الضوء على أبرز ما قام به الاتحاد النسائي العام في مجال رعاية الطفولة

إجازة الوضع في قانون الخدمة المدنية

في 4 نوفمبر 2001 عندما صدر قانون الخدمة المدنية

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

حصوله على موافقة مجلس وزراء، من أبرز الإنجازات التي حققها الاتحاد النسائي العام خلال عام 2001. إذ تم نشر قانون التأسيس في الجريدة الرسمية العدد 401 الصادر في أغسطس 2003

ويهدف المجلس الأعلى للأمومة والطفولة إلى الارتقاء بمستوى الرعاية والعناية والمتابعة لشؤون الأمومة والطفولة وتقديم الدعم لذلك في جميع المجالات وخصوصاً التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية والنفسية والتربوية، وتحقيق أمن وسلامة الطفل والأم، ومتابعة وتقييم خطط التنمية والتطوير لتحقيق الرفاهية المنشودة مع تشجيع الدراسات والأبحاث ونشر الثقافات الشاملة للطفولة والأمومة.

البرنامج الوطني لمكافحة التدخين بين الأطفال والمراهقين ..

الدراسة التحليلية لأوضاع الطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة .

وقد قام الاتحاد النسائي بتشكيل لجنة من الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة للمساهمة في إعداد التقرير. وستعقد اجتماعات دورية لمتابعة العمل. وقد تم تقسيم التقرير إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

- تنمية القدرات لدى الأطفال.
- التشريعات الخاصة بحماية حقوق الطفل.
- الحماية والصحة.

مراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية .

نظراً لأهمية هذا القانون في تنظيم العلاقات الأسرية بالمجتمع بما فيها حضانة الأطفال، وكان لمتابعة الاتحاد جهات الاختصاص دوراً في صدور القانون.

جائزة فاطمة بنت مبارك للأسرة المثالية .

وتهدف الجائزة إلى إشاعة روح التنافس الشريف بين الأسر الإماراتية للتميز في عطائها المجتمعي وفق المحاور التي تطرحها الجائزة كل عام.

مهرجان الطفولة .

إذ كانت الانطلاقة الأولى لمهرجان الطفولة في عام 1999، حيث يهدف المهرجان، إلى رسم البسمة وغرس القيم المجتمعية السليمة في جو يجمع بين الترفيه والتنشيط في آن واحد.

برنامج الارتقاء .

المساهمة في إعداد الفتاة والأخذ بيدها لمواجهة وتجنب الظواهر الاجتماعية الدخيلة من خلال وضع مشروع إرشادي تربوي يضم العديد من البرامج الوقائية والعلاجية التي تهدف إلى حماية بناتنا من المخاطر والآفات الدخيلة على المجتمع.

مكتب الرؤية والتوافق الأسري .

أنشأ الاتحاد النسائي العام في الثالث من إبريل 2001 مكتبا جديدا تحت اسم مكتب الرؤية، ويهدف إلى توفير جو مناسب للقاء الأبناء بذويهم في الأسر التي تعاني من وجود خلافات ومنازعات أسرية

تنظيم أنشطة ثقافية تهتم الطفل والأسرة .

ينظم الاتحاد النسائي العام وبشكل دوري مجموعة من الأنشطة الثقافية من محاضرات ومؤتمرات وندوات تناقش موضوعات تخص الأسرة والطفل .

التعاون المشترك بين الاتحاد النسائي العام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

(يونيسيف) لدول الخليج العربية

يمثل لمنظمة الاتحاد النسائي العام الشريك الاستراتيجي اليونيسيف لدول الخليج العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة ابتداء من أوائل التسعينات، وتتركز الشراكة بين الاتحاد النسائي العام و اليونيسيف على المجالات التالية:

- وضع السياسات لتنفيذ بنود اتفاقية حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة:.
- إنشاء نظام معلومات لحفظ وتحديث مؤشرات حول صحة وتعليم وحماية الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تحليل ومراجعة جميع التشريعات المتعلقة بالطفولة،

- وضع أول استراتيجية وطنية للأمومة وللطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة
- عقد ورش عمل ودورات عن (اتفاقية حقوق الطفل - اتفاقية التمييز ضد جميع أشكال العنف ضد المرأة) ودعوة جميع المؤسسات المعنية للمشاركة في الدورات بالإضافة الي الجمعيات النسائية .

